

كفاءة الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام -مقاربة نظرية-  
**Efficiency of Financial Control as a Mechanism for  
Rationalizing Public Expenditure  
- A Theoretical Approach -**

د. أبوبكر بوسالم المركز الجامعي ميله [Bakeur87@yahoo.fr](mailto:Bakeur87@yahoo.fr)

د. بورنان مصطفى جامعة -الأغواط [fgnedjma@yahoo.fr](mailto:fgnedjma@yahoo.fr)

**Résumé:**

Cette production Scientifique a sous objet l'étude des méthodes et des mécanismes aidant a la rationalisation des dépenses publiques et qu'est considéré comme étape décisive vers une spécialisation optimale des ressources dans un contexte de rarification des sources le financement . Aussi, cette étude tend à démontrée que la réalisation des différents objectifs économiques sociales ne accompagné pas des mecaussime de rationalisation des dépenses générales qui ne garanties pas la réalisation des objectifs exempté, les mécanismes de rationalisation des dépenses publiques varies entre la déféminisation des missions et les niveaux du secteur public et la nécessité de le limiter aux objectifs et entre et entre la fourniture des mécanismes de contrôle interne et externe du les programmes des dépenses publiques.

**Mots clés :** la rationalisation, les dépenses publiques, les objectifs de la politique économique et sociale

**الملخص:**

يهتم هذا البحث بدراسة موضوع طرق وآليات ترشيد الانفاق العام والذي يعتبر خطوة مهمة نحو تخصيص أمثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل، كما جاءت هذه الدراسة لتوضيح بأن تحقيق مختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لا تتوفر على التوسع في الانفاق العام، بل ينبغي أن يرافق هذا التوسع أليات لترشيد الانفاق العام التي تضمن تحقيق الاهداف المرجوة، وتتراوح أليات ترشيد النفقات العامة بين تحديد مهام ومستويات القطاع العام ووجوب التقيد بالأهداف وبين توفر اليات الرقابة الداخلية والخارجية على برامج الانفاق العام.

**الكلمات المفتاحية:** الترشيح، الإنفاق العام، أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

تمهيد:

يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة للخروج من المعضلة في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد التام بتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية التي ترغب فيها كل دولة، حيث أن إنفاق مبلغ من المال على مشروع معين لم يعد إنجاز في حد ذاته وإنما الإنجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المحددة من إنفاق نفس المبلغ، ومدى فعالية وكفاءة الأجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام من الإختلاس والتبذير.

وللإيفاء بهذا الغرض يتم عرض ذلك من خلال محورين أساسيين والمتمثلان فيما يلي:

**المحور الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام.**

**المحور الثاني: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام**

**المحور الثالث: كفاءة إدارة المالية العامة وإحكام الرقابة من أجل ترشيد الانفاق.**



## المحور الاول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور مفهوم ترشيد الإنفاق العام من خلال مفهوم ترشيد الإنفاق العام، مع إبراز أهم العوامل الموضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.

### 1-1- تطور مفهوم ترشيد الإنفاق العام

لقد أسهمت العديد من الآراء الإقتصادية في موضوع التحديد الأمثل لحجم الإنفاق العام والذي من خلاله يمكن تحقيق أعلى منفعة للمجتمع دون إسراف ولا تبذير.

فمن خلال النظرة التقليدية فإن معيار الذي على أساسه يمكن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، هو عند مستوى الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذا الإنفاق مع المنفعة الحدية للدخل المتبقي للأفراد بعد إقتطاع الضريبة منهم، أي ان الدولة يمكن ان تتوسع في إنفاقها بصفة رشيدة الى الحد الذي لا تتجاوز فيه الأضرار بالمنفعة الحدية المترتبة على فرض الضرائب المستخدمة لتمويل المنافع الحدية المترتبة على الخدمات العامة.<sup>1</sup>

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

كما أنه أصبح من اللازم أن النفقة العامة يجب أن تخضع لمبدأ " أكبر منفعة بأقل تكلفة " وهذا المبدأ له أصل في الفكر الإقتصادي وموضع إتفاق بين المفكرين التقليديين والمحدثين وقد عرف هذا التطور إتجاهين:

1. قد أسهمت آراء المدرسة الحديثة في ان النفقة العامة لا يكون لها مبرر الا

إذا حققت منفعة جماعية حديثة متساوية لها على الاقل؛

2. كما أن قيام الدولة بوظيفتها (من خلال الإنفاق العام ) يجب أن يكون له

منفعة تعود على الأفراد، وهذا مايفسر ضرورة إنتاجية النفقة العامة؛

ويترتب على هذا المبدأ (أكبر منفعة بأقل نفقة) أمران:<sup>2</sup>

• ضرورة تحقيق المنفعة العامة بأقل نفقة ممكنة، ويعرف بمبدأ ( الوفرة في

الانفاق) ويتوجب تحديد دقيق للمنفعة وما يترتب عنها من نفقة؛

• ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة مع عبء الضريبة الذي يتحمله

المكلف، وحسب Mursgarave في 1959 فإن للنفقات العامة ثلاث وظائف

تتمثل يجب مراعاتها حتى يكون هنالك أحسن توظيف لهذه النفقات، وهذه

الوظائف تتمثل في تخصيص أمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل وضمان

الاستقرار الاقتصادي الكلي .



وللوصول الى الحد الامثل للإنفاق العام يجب الاخذ بمفهوم ترشيد الانفاق العام الذي عرف تطورا في أساليبه ووسائله نظرا لأهميته البالغة، ورغبة في تحقيق الدولة لأهدافها وفق سياسة مالية متناسقة من خلال الاهتمام الكامل بالميزانية العامة وإقرارها السبيل الى ذلك، فقد إرتبط تطور أصناف الميزانية بتطور أساليب ترشيد الانفاق العام من خلال خمس مراحل يمكن إيجازها من خلال الفروع التالية:<sup>3</sup>

#### 1-1-1 - مرحلة التوازن المالي والرقابة المحاسبية ( الميزانية الكلاسيكية)

تعتبر ميزانية الإعتمادات والبنود التي ظهرت في بداية القرن الثامن عشر بهدف تأكيد توازن الميزانية من الناحية المالية دون إحداث فائض أو عجز، وتعكس هذه الميزانية المفهوم التقليدي لترشيد الإنفاق العام، ممثلاً في تحقيق الرقابة المستندية على الإنفاق العام قبل الصرف وبعده، ويتم ذلك من خلال التقسيم الإداري لتحديد مراكز المسؤولية، والتقسيم النوعي بهدف تخصيص النفقات، بإعتبار أن ذلك التقسيم يمثل إحدى قاعدتي مبدأ العمومية والذي يعد

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

الالتزام به من مبادئ الميزانية ومن أهم متطلبات ترشيد الإنفاق العام بالمفهوم التقليدي.

## 1-1-2- مرحلة التوازن الإقتصادي (النموذج الكينزي) 1930-1950

حيث ظهر من خلال التقسيم الإقتصادي من خلال تقسيم الميزانية إلى ميزانية جارية تمول من الضرائب وميزانية رأسمالية تمول من القروض العامة وهذا مايعكس التطور في الدور الوظيفي للإنفاق العام والإعتماد عليه في توجيه الإقتصاد القومي والسماح بتمويل الإنفاق الإستثماري عن طريق القروض للنهوض بالبنية التحتية، كما أن الدولة التي تسعى إلى علاج الكساد عليها أن تزيد من إنفاقها وخاصة الإنفاق الجاري وتخفيضه في حالة التضخم، كذلك فإن النفقات الجارية التحويلية سوف تزداد في حالة زيادة الأهمية النسبية لهدف عدالة توزيع الدخل.

وبالتالي يعكس التقسيم تطورا في مفهوم ترشيد الإنفاق العام، بإعتبار أن درجة ترشيد الإنفاق العام تزداد كلما زادت مساهمته في إدارة الإقتصاد القومي وتخليصه من أزماته الإنكماشية والتضخمية.



## 1-1-3- مرحلة الرقابة التقييمية وإبراز الدور الوظيفي للدولة

1965-1950

لقد ظهر إتجاه إحكام الرقابة على عمليات الإنفاق العام جراء التزايد الملحوظ للنفقات وما تبعه من تزايد للضرائب وبالتالي زيادة العبء على المواطنين وقد تبلور هذا الإتجاه في التوصيات التي تضمنتها لجنة "هوفر الأولى" والتي دعت إلى تقسيم الميزانية إلى وظائف ومشروعات مع الإعتماد على ميزانية الإعتمادات والبنود كتقسيم ثانوي.

وقد نشأ عن هذا الإتجاه صدور التقسيم الإقتصادي والوظيفي عن الأمم المتحدة في عام 1958، حيث تم تقسيم وظائف الدولة إلى خمسة عشر وظيفة تضمنتها خمس مجموعات رئيسية هي الخدمات العامة، الدفاع الخدمات الإجتماعية، الإقتصادية النفقات غير المبوبة.

وتعكس هذه المرحلة تطورا جديداً في مفهوم ترشيد النفقات، حيث لم يعد هناك تركيز على الرقابة المستندية بقدر ما ظهرت الحاجة إلى التعرف على الدور الوظيفي للدولة، كوسيلة لتبرير حصولها على الإعتمادات، وتقييم مدى كفاءتها في الإضطلاع ببرامج الإنفاق العام، إذ تبلور مفهوم كفاءة المدخلات.

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

## 1-1-4- مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية والإدارية للميزانية 1965-1980

لقد ظهر أسلوب التخطيط في الميزانية مما لزم توفر المعلومات والبيانات لصانعي السياسة بهدف التوفيق بين عملية تحديد الاهداف الوطنية وتقسيم البرامج البديلة، لذلك ظهرت ميزانية التخطيط والبرمجة (PPBS)<sup>4</sup>، والتي تتضمن أكثر شمولاً لمفهوم ترشيد الإنفاق العام حيث تم دمج التخطيط والميزانية في عملية واحدة ولعدة سنوات كما كان لظهور ميزانية الاساس الصفري (ZBB)<sup>5</sup> بوصفها تقسيماً أكثر شمولاً في عملية تخطيط الإنفاق العام حيث يركز على ضرورة تحديد الأهداف والأولويات وكذلك اعتماد البرنامج في الإنفاق والرقابة التقييمية بغرض التأكد من كفاءة استخدام الموارد.

## 1-1-5- مرحلة ظهور الإتجاهات العالمية للخصخصة والتميز بين الإعتبارات الإجتماعية وإعتبارات الفعالية في تخصيص الموارد

### والكفاءة في إستخدامها- 1980 حتى الآن

تتضمن هذه المرحلة إعادة النظر في دور الدولة وفي النشاط الإقتصادي، والهدف من ذلك ليس تقييد دور أدوات السياسة المالية في تحقيق أهداف



المجتمع بل تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في إستخدامها، وخاصة في ظل التزايد المستمر للإنفاق العام مقابل الإنخفاض المستمر في الإيرادات العامة وإعطاء فرصة للقطاع العام في المشاركة في إنتاج وإشباع الحاجات العامة عن طريق تغيير إتجاهات الإنفاق العام إلى مجالات أكثر تحقيق لأهداف المجتمع أو بمعنى آخر تكفل الدولة بنشاطات أو وظائف التي لها ميزة نسبية فيها وتكفل القطاع الخاص ب وظائف أخرى له ميزة نسبية فيها.

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام نظرا لتعدد الإتجاهات والرؤى، وللتوضيح أكثر سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على نقطتين أساسيتين، الأولى تتضمن مفهوم الترشيح لغة وإصطلاح أو الثانية تتعلق بأهم التعاريف حول ترشيح الإنفاق العام.

يعتبر ترشيح الإنفاق العام من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الإهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وتعددت التعاريف بشأنه وسوف نتطرق إلى بعضها.

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

■ يقصد بترشيد الانفاق العام "" العمل على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف الى أدنى حد ممكن، لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه والاسراف، يمكن تحديد نطاقه اذا زاد الانفاق الى مستوى أعلى بكثير عن مواد الدولة أو إنخفاض إنتاجية الانفاق العام الى أدنى حد ممكن "".

■ كما يعرف الترشيح الانفاق العام على انه "" تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق الى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الاسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة ""<sup>6</sup>.

كما أن الفعالية يمكن تعريفها على أنها "" قياس مدى تحقيق الأهداف، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها ""

وفاعلية النفقات العامة<sup>7</sup> هي حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والإقتصادية لبرنامج إنفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقا<sup>8</sup>

أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والنتائج أو بين المدخلات والمخرجات فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللكفاءة بعدين:<sup>7</sup>  
**كفاءة المخرجات:** وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

**كفاءة المدخلات:** وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات، عندما تكون مخرجات الإنفاق العام قابلة للقياس الكمي، أما إذا كانت تلك المخرجات ذات طابع إجتماعي فيمكن الإعتماد على مقاييس وسيطة فبرامج الإنفاق العام تبدأ بالحصول على مدخلات مثل العمل ورأس المال...إلخ، للقيام بأنشطة معينة مثل علاج

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

المرضى تعليم الأطفال... إلخ، بهدف الحصول على مخرجات نهائية كتحسين الصحة والإرتقاء بالمستوى الثقافي، ولما كان من الصعب قياس هذه المخرجات بدقة من الممكن إستعمال مقاييس وسيطة مثل عدد المرضى / لكل طبيب، عدد الطلبة / لكل معلم.

وعلى العموم فإن ترشيد الإنفاق العام هو إعتداد الكفاءة والفعالية في إستخدام المواد المتاحة دون إسراف ولا تبذير مع التركيز على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة من خلال كل عملية إنفاق.

### المحور الثاني: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تظافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي:

#### 2-1- تحديد الاهداف بدقة:

يتم تقرير الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الإختصاصات الرئيسية التي من أجلها تُطلب الأموال، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعدد بالمجتمع ككل أو بالوحدات



التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحدد سلفاً في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

يعتقد HAREY من جهة أن أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقاً لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية<sup>8</sup>، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة، ومن جهة أخرى نرى رأي STEINER الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية طويلة الأجل تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية متوسطة الأجل، بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج.

## 2-2- تحديد الأولويات:

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وإن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرامج أو المشروع الذي

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي:<sup>9</sup>

• مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفرد

المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات؛

• عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دوراً كبيراً في تحديد

الأولويات بين البرامج والمشروعات، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج

معين أقصر كان ذلك مبرراً مقنعاً لإختيار هذا البرنامج؛

• درجة إهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة: فكلما زاد الإهتمام الشعبي

بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل؛

• عامل الخبرة: كلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مضمونة

النجاح، كلما كان ذلك دافعاً لمنحها الأولوية في الإنجاز.

## 2-3- القياس الدوري لأداء برنامج الإنفاق العام

يقصد بقياس أداء برنامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء

الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة



الموكلة إليها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمسائلة عن الإستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين . وإن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حلول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقاً.

وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور<sup>10</sup>:

✓ الفعالية الإجتماعية والإقتصادية ( وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتنشيم النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الإجتماعي وذلك من خلال مدى رضا المواطنين وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة؛

✓ نوعية الخدمات المقدمة(وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية؛

✓ فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود إلى إستغلال أمثل للموارد الموظفة.

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

## 2-4- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف

تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين ) ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى إستخدامها للخدمة العمومية.

وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات أو الفئات الأخرى ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها .

وتظهر الدراسات أن النفقات ذات المداخل الأعلى غالباً ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الإجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل، ودراسة عدالة



توزيع الإنفاق العام على الفئات الفقيرة من الإستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية .

## 2-5- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه الب ا رمج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضاً، وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهاً إيجابياً.

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

### المحور الثالث: كفاءة إدارة المالية العامة وإحكام الرقابة لأجل ترشيد الإنفاق

لما كان الحكم الرشيد يعني الإدارة الجيدة لموارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق التنمية، كان من الضروري على الحكومات الحرص على كفاءة إدارة المالية العامة لما لها من دور بارز في تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة العامة للحكومة وهو ما يتطلب من هذه الإدارة أن تكون فعالة وكفؤة بالقدر الذي يستجيب لتلبية إحتياجات المجتمع وفق الإمكانيات والموارد المتاحة، وهو ما يستدعي أيضاً تعزيز الرقابة على صرف المال العام وفق ما خطط وبرمج له، بعيداً عن أوجه الهدر والفساد.

### 3-1- إدارة المالية العامة وكفاءة الإنفاق العام

عند تقاوم العجز في الموازنة العامة في الدول المتقدمة والنامية زاد الإهتمام بكفاءة إدارة المالية العامة وبالتركيز أكثر على إدارة الإنفاق العام هذا ما جعل إنتهاج أسلوب إدارة الموازنة الذي يلعب دوراً هاماً في التأثير على كفاءة وفعالية الإنفاق العام.



### 3-1-1- مفهوم كفاءة إدارة المالية العامة وقواعده:

يشير مصطلح الكفاءة بصفة عامة الى تقليل المدخلات في البرامج بالنسبة للمخرجات المتوقعة بع التعرف على وسائل التي يتطلبها إنجاز تلك الاهداف.<sup>11</sup> أما كفاءة إدارة المالية فتعني حسن سير نظام إدارة المالية العامة سواء في جانب الإيرادات أو النفقات بشكل يضمن تقديم الخدمات على أحسن وجه ممكن كماً وكيفاً وفعالياً، وهو ما يتطلب توافر نظم وترتيبات مؤسسية تحدد السبل المثلى لإستخدام الموارد الإقتصادية لتحقيق الأهداف العامة. يهدف نظام إدارة المالية العامة إلى تسهيل عملية التخطيط وتسجيل المعلومات المالية والسيطرة على تنفيذ الميزانية لكل من الإيرادات والنفقات، لأجل تحقيق الإنضباط في المالية العامة وتخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية وفعالية إستخدام تلك الموارد من أجل الوصول لنتائج إيجابية تصب في الصالح العام.

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

### 3-1-2- المبادئ والقواعد اللازمة لإدارة جيدة للمالية العامة

تتطلب الإدارة الجيدة للمالية العامة توفر جملة من المبادئ تسعى لتوفير بيئة إدارية منضبطة تعمل فيها الوحدات والهيئات الحكومية المختلفة وفقاً للقوانين والقواعد المالية الموضوعية بما يكفل التحكم في المال العام وضبط مصادره وأوجه صرفه وتتمثل هذه المبادئ في:<sup>12</sup>

- مصداقية الموازنة بحيث يجب أن يتطابق التنفيذ الفعلي للموازنة مع الإعتمادات والمخصصات المالية المقررة في قانون الموازنة السنوي، حيث ينبغي أن يتساوى إنفاق الوحدات والهيئات الحكومية المختلفة مع المقادير التي إعتدتها الموازنة وأن تتطابق الإيرادات المحصلة أيضاً مع الإيرادات المخططة.

- شمولية الموازنة وهو ما يعني إتساع النطاق الذي تغطيه وثائق الموازنة و الأوراق المفسرة لها في مرحلة إعداد الموازنة حيث يجب أن تشمل هذه الوثائق على فرضيات الإقتصاد الكلي التي تستند عليها الموازنة من تقديرات لمعدلات التضخم والنمو الإقتصادي وسعر الفائدة وحجم العجز المالي، أما في مرحلة تنفيذ الموازنة فيجب أن تتوفر على بيانات دقيقة وشاملة لكل أشكال الصرف



التي تتم إعتماؤها في الموازنة السنوية كما يستدعي هذا المبدأ ضرورة أن تشمل وثائق وتقارير تنفيذ الموازنة كل العمليات المالية المنفذة خارج الموازنة والتي لم ترد لها إتمادات في قانون المالية.

• تتطلب الإدارة السليمة أن يتم إتماد الموازنة وتنفيذها بكل شفافية وإن تمكن الأطر والترتيبات التي تحكم عملية الموازنة من مساءلة القائمين بأمر إعداد وتنفيذ الموازنة في كافة مستوياتهم ومحاسبتهم على القرارات المالية التي يتخذونها فيما يخص تحصيل الإيرادات وتنفيذ الصرف الحكومي.

أما فيما يتعلق بالقواعد التي يجب أن تتوفر حتى تكون هناك إدارة جيدة للمالية العامة التي بوجودها تحقق أقصى فائدة من الإنفاق العام والتقليل من التبذير والهدر، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية<sup>13</sup>:

○ القواعد التي تتطلب الاجراءات المحاسبية المناسبة الواجب إتباعها في جميع الأوقات وكذا السجلات المحاسبية التي يتم الإحتفاظ بها لإتاحة الفرصة للنظر فيها مستقبلاً إذا استدعى الأمر ذلك؛

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- القواعد التي تلزم الموظفين على تبرير قراراتهم على سبيل المثال يتعين المسؤولين إعطاء تفاصيل عن العروض المقدمة للفوز بصفقة ما، وطريقة إختيار الفائز بالصفقة، وتفاصيل عن العروض الخاسرة؛
- القواعد التي تتطلب تجنب النزاعات والصراعات المحتملة في المصالح أثناء الممارسة العملية، فعلى سبيل المثال ينبغي لهذه القواعد تجنب تدخل المسؤول في إختيار الصفقة أو العقد العمومي في حالة ما إذا كان المترشح صديق أو قرين حتى يتم تجنب الإنحياز لهذا الشخص؛
- قواعد تلزم الموظفين أن يعلنوا عن أصولهم ( إقرار الذمة المالية )، حتى يتم البحث عن المال الذي يأتي من الكسب غير المشروع في حالة التحقيق في جرائم الفساد.

### 3-2- دعم وإحكام الرقابة

تساعد الرقابة بإختلاف أنواعها على ترشيد الإنفاق والحفاظ على المال العام وتجنب إسرافه وتبذيره هذا ما استدعى ضرورة العمل على دعم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق ذلك، وقد عرفت الفترة الأخيرة اهتماماً



أكثر بعملية تعزيز الرقابة على المال العام وبالخصوص الرقابة على الإنفاق العام في ظل إنتشار الفساد وعدم كفاية الموارد المخصصة للتنمية.

### 3-2-1- تعريف الرقابة على المال العام (الرقابة المالية)

تعني الرقابة في اللغة بصفة عامة المحافظة على الشيء وصونه وحراسته، كما تعني الاحتراز والتحوط والمراعاة.

وتهدف عموماً إلى تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل، وتتطلب الرقابة الفاعلة وضع معدلات الأداء المطلوب إنجازها ووضع معايير ووسائل لقياس العمليات والنشاطات، ومراقبة النتائج ومقارنتها بالمعايير الموضوعية وأخيراً تصحيح الانحرافات.

أما الرقابة المالية فقد تعددت تعاريفها واختلفت باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها، وعموماً فهي تنصب على المساءلة التي تقوم بها هيئات ومصالح متخصصة قصد معرفة طرق تسيير الموارد العامة، واكتشاف الأخطاء والثغرات المالية ومدى تحقيقها للأهداف العامة، وهي لا تقتصر على الجانب الشكلي فقط، بل تشمل المراجعة والفحص الموضوعي الدقيق لطرق الإنفاق

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- والتحصيل، واستناداً للوثائق والمستندات المؤدية للعملية المالية وتحليلها من حيث الإقتصاد والكفاءة والفعالية بهدف تقييمها واتخاذ التدابير المناسبة لتصحيحها ومنع ومن التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:
- الرقابة المالية على المال العام وظيفة من وظائف المحاسبة الحكومية ، ولا تكتمل المحاسبة الحكومية الا بوجود هذه الوظيفة؛
  - تقوم بهذه الوظيفة وحدات حكومية وغير حكومية؛
  - ان الهدف الاساسي للرقابة هو حفظ المال العام من إسراف او هدر
  - الرقابة على المال العام تتطلب مرجعية تشريعية وقانونية تحدد وحدات الرقابة ومهامها وإجراءاتها؛
  - الرقابة ليست مقصورة على تنفيذ الموازنة العامة للحكومة.

### 3-2-2- أهداف الرقابة المالية

كما ذكرنا سابقاً فإن الهدف الأساسي للرقابة المالية هو الحفاظ على المال العام، وتجنب إهدار أو تبذير لأجل تحقيق الغايات التي وجه لأجلها، وهي من الأركان الأساسية للإدارة الحديثة وهذا ما جعل أهدافها تتنوع ما بين أهداف إقتصادية، سياسية وإدارية يمكن حصرها فيما يلي:





**الأهداف الإقتصادية:** ويمكن أن تشمل التحقيق من سلامة الإنفاق العام وفقاً لوكذا التحقق من مدى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومدى كفاية وفعالية إنفاقها بما يحقق المصلحة العامة بعيداً عن أوجه العبث والتبذير للمال العام، أي إستخدام تلك الأموال إستخداماً سليماً مثمراً وفي الأوجه التي خصصت لها وتوفير التناسق في الإنفاق مع الإتجاهات السياسة للدولة بما يتفق مع أهداف

خطط التنمية الإقتصادية

والإجتماعية<sup>14</sup> .

**الأهداف السياسية:** تعد الرقابة المالية غير الحكومة خاصة من أطراف المجتمع حضارية تعبر على ديمقراطية البلد التي تسود فيه، فكلما كان هناك إشراك للأطراف غير الحكومية في الرقابة المالية كلما ازد ذلك من شفافية سياسة الدولة أو الحكومة وأعطى ثقة أكبر بها، كما أن الرقابة المالية تؤكد على إحترام رغبة السلطة التشريعية وعدم تجاوز الأولويات والمخصصات التي تصدرها لتنفيذ المشاريع والخدمات العامة وبالتالي إحترام رغبة الشعب بإعتبار أن السلطة التشريعية هي ممثل الشعب.

**الأهداف الإجتماعية:** تساعد الرقابة المالية التشريعية على حماية المال العام م

~~وبالتالي تمنح رول هذا الأمر إلى مستلميها من أرباب الإنفاق والشاريع~~  
عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

والاستثمارات التي وجهت لها، مما يساعد في النهاية على تحقيق أغراض إجتماعية كالتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتقليص معدلات البطالة وضمان تعليم وصحة جيدين وغيرها من الأهداف الإجتماعية التي حددت قبل إنفاق تلك الأموال، كما أن الرقابة المالية تساعد على تحسين سلوكيات الأفراد العاملين خاصة في القطاعات الحكومية وتجنبهم التقصير في أداء واجباتهم وإسراف وتبذير المال العام خوفاً من العقوبات التي تلحق بهم عند التأكد من تلك السلوكيات غير المشروعة.

### 3-2-3- أنواع الرقابة المالية العامة

يمكن تقسيم الرقابة المالية من عدة جوانب (من حيث جهة أو سلطة الرقابة، من حيث أهدافها، من حيث المعيار الزمني أخيراً من حيث الموقع التنظيمي). ونميز هنا بين الرقابة التشريعية والتنفيذية والقضائية:

■ **رقابة السلطة التنفيذية:** وتشمل رقابة الجهات السياسية والإدارية العليا مثل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وكبار المسؤولين الإداريين ، حيث تقوم هذه الجهات برسم المالية للدولة وتضع المعايير والخطط والأهداف والتعليمات الأساسية التي يجب إتباعها من كافة الأفراد والجهات والأجهزة الإدارية



والمالية، وهنا تتأكد الرقابة من خلال السلطة الرئاسية والتسلسل الهرمي للإدارة الحكومية، ومن خلال وزارة المالية التي تقوم بالرقابة على باقي مختلف المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الإعتماد المقدر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق، وفي واقع الأمر أن هذا النوع من الرقابة ليس هدفه الأساسي ترشيد الإنفاق العام فحسب، إذ هي رقابة من الإدارة نفسها وفقاً للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام حيث في غالب الأحيان لا تمثل الإدارة إلا تقييد حريتها.

■ الرقابة التشريعية ( البرلمانية ): تعد الرقابة البرلمانية إحدى أشكال الرقابة السياسية التي تنتهجها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ويمكن تعريفها على أنها "سلطة تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية حول أعمال السلطة التنفيذية بغية الكشف عن عدم التطبيق السليم للقواعد العامة في

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

الدولة ومدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية والدستور والقوانين، وتحديد المسؤولية عن ذلك ومساءلة القائمين عليه."

تهدف الرقابة البرلمانية عموماً إلى إسداء النصح للحكومة لكي تتجنب مواطن الزلل وتبليغها رغبات المواطنين حتى تعمل على تحقيقها، والرقابة المالية التي تما رسها السلطات النيابية والتشريعية لا تقتصر على تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية بل تمتد أيضاً لتشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والإستجواب والتحقق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق فحص الحسابات الختامية وقرارتها، إلى جانب حق اقرار أو رفض الإعتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية اعتماد الحساب الختامي.

وبهذا تتمكن السلطة التشريعية عن طريق هذه الوظيفة من مراقبة الأداء المالي للحكومة وتوجيه وتصحيح أية إنحرافات عن الخطط والأهداف والطموحات الشعبية، وضمان حماية المال العام من الضياع أو سوء الإستعمال.



■ الرقابة المستقلة او القضائية: تحتل مكانة هامة في مجال الرقابة المالية، بحيث من خلالها تطبيق القوانين، وتستطيع السلطة القضائية مراقبة تنفيذ القوانين المالية والاجراءات لتصحيح اية انحراف، وتتولي المحاكم الادارية النظر في النزاعات والمخالفات الادارية والمالية، واكتشاف المخالفات المالية والسرقة والغش والتحايل من طرف المسؤولين.

■ الرقابة المالية من حيث المعيار الزمني: نميز بين ثلاثة انواع من الرقابة ( السابقة والحالية واللاحقة).

- الرقابة السابقة: ويطلق عليها الرقابة الوقائية ( المانعة)، لأنها تهدف إلى منع وقوع المخالفة، وتتم قبل عملية الصرف وذلك بموافقة الجهات المختصة نفسها مثل أقسام المراجعة والتدقيق في الوزارات أو عن طريق محاسبي الإدارة، فمن البديهي أن عمليات الرقابة تتم على جانب النفقات فقط، لأنه لا يتصور أن تكون هناك رقابة سابقة على تحصيل الإيرادات العمومية، وتمثل الجزء الأكبر والأهم من الرقابة الإدارية، ومن مزايا هذا النوع من الرقابة تقلل فرص ارتكاب الأخطاء المالية وذلك للمحافظة على المال العام.

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- الرقابة الآنية: وهي رقابة مستمرة خلال مختلف م ا رحل الأداء حيث تحاول هذه الرقابة إكتشاف أية إنحرافات خلال تنفيذ الأعمال واتخاذ الاجراءات الفورية لمعالجتها وتجنب إنتشارها وتفاقمها، تقوم بهذه الرقابة المجالس النيابية المختلفة التابعة للسلطة التشريعية.

- الرقابة اللاحقة: تبدأ هذه الرقابة بعد إنتهاء السنة المالية وقفل الحسابات واستخراج الحساب الختامي للدولة وتشمل جانبي الموازنة العامة، فهي إذ تكشف المخالفات المالية التي وقعت ولا تمنعها كالرقابة السابقة ولكنها في الحقيقة تبعث على إحترام الأنظمة المالية لما تخلقه من خوف في نفوس القائمين على تنفيذ الموازنة، لهذا تعد ذات طابع ا ردع لأنها تؤدي إلى إيقاع العقاب بالمخالفين، ما يعمل على تقليل إرتكاب مثل تلك المخالفات عند التنفيذ، وتكون الرقابة اللاحقة إما على نطاق واسع أو على نطاق ضيق، فعلى مستوى النطاق الواسع تقوم أجهزة الرقابة بم ا رجعة عدد كبير من المعاملات المالية أو معظمها، في حين تأخذ عينات من المستندات في حالة الرقابة على المستوى الضيق، توكل مهمة الرقابة عادة في أغلب الدول إلى جهاز يدعى " ديوان المراقبة العامة "أو" ديوان المحاسبة العامة"



ويعطي هذا الجهاز إستقلالية تامة خاصة على السلطة التنفيذية، ويمنح رئيس الجهاز والموظفين ضمانات كافية تمكنهم من القيام بأعمالهم بعيداً عن أي مضايقات أو تعسف من السلطة التنفيذية .

### ▪ الرقابة من حيث أهدافها

نميز هنا نوعين من الرقابة ( رقابة حسابية ورقابة إقتصادية )

- الرقابة الحسابية :تتضمن مراقبة الدفاتر الحسابية بالإضافة إلى كل المستندات الثبوتية المتعلقة بالصرف والتحصيل، كما تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من صحة تطبيق القوانين واللوائح المالية كالتحقيق من تطابق الصرف للإعتمادات الممنوحة لكل من بنود الموازنة، وفي حالة التجاوز لابد من التأكد من الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة، دون النظر إلى مدى تحقيق أهداف الموازنة العامة أو آثارها الإقتصادية.

- الرقابة التقييمية :تتمثل هذه الرقابة في محاولة تقييم نشاط الدولة المالي عن طريق وضع معايير وأنماط تتخذها أساساً للمرجعة والكشف عن الأخطاء في إستعمال العمومي، فهي بذلك تهدف إلى مدى تحقق الأهداف

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، كما تقوم بالكشف عن مدى كفاءة وحدات الإقتصاد العام والكلي ومحاولة خفض تكاليف الإنجاز وتحسين مستوى الأداء والخدمات، بل وقياس أيضاً المنفعة التي تكون قد عادت على المجتمع من جراء تنفيذ الب ا رمج والمشروعات العامة المشار إليها في الموازنة العمومية، محاولة بذلك وضع التكلفة والعائد في مقارنة موضوعية تمكننا من تقييم إنتاجية وحدات الإقتصاد العام والكلي.

■ **الرقابة من حيث الموقع التنظيمي** يمكن تقسيمها إلى (رقابة داخلية وخارجية).

- **الرقابة الداخلية:** يمكن أن توكل إلى وحدة متخصصة ترتبط بالجهات الإدارية العليا (وحدة التدقيق والمراقبة ) ويكتفي بممارستها من خلال التسلسل الرئاسي بين المدير والمرؤوسين حيث يسميها البعض بالرقابة الاشرافية) حيث يتولى مهمة الرقابة الداخلية عادة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية ووحدات إدارية تتبع لنفس تلك الدوائر، تكون مهمتها الحفاظ على موارد وموجودات المؤسسة والإطمئنان على صحة ودقة البيانات والمعلومات المالية، وتعد مصدراً لتزويد الإدارة العليا بالقاعدة اللازمة لإتخاذ القرارات الصائبة.





وقد أصبحت تستدعي الرقابة الداخلية في القطاع العام ما يسمى بالتدقيق الداخلي المستقل وظيفياً وتنظيمياً والذي يلعب دوراً مهماً في تحليل نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية، ويساعد في إنجاز الغايات والأهداف وتقوية الضوابط ويُقدر ما إذا كانت إدارة الأموال العامة تتم بفعالية وكفاءة.

- الرقابة الخارجية: وهي مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والأجهزة الرقابية المختصة التي تؤسس خارج التنظيم المعين بهدف التأكد من كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري للمؤسسات العامة، وتتبع الرقابة الخارجية من مبدأ التوازن والفصل المرن في السلطات ورقابتها على المصلحة والمسؤولية العامة خصوصاً في مجال الإدارة المالية العامة، وتشمل الرقابة الخارجية الأجهزة التشريعية والقضائية وديوان المحاسبة بالإضافة إلى البناء الدستوري والقانوني للإدارة العامة كمعيار رقابي عام.

ونستنتج من خلال عرض الأنواع المختلفة للرقابة أنها تهدف كلها للحفاظ على المال العام، ويبقى فقط تفعيلها وتوفير الأجهزة الرقابية على مستوى الدولة التي

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

تتمتع بالاستقلالية والكفاءة في أداء مهامها بما يضمن عدم هدر الأموال العامة  
وصرفها في أوجه غير الأوجه المخصصة لها.

### النتائج:

- تعتبر النفقات العامة أداة تستعملها الدولة لممارسة وظائفها لتحقيق أهدافها  
ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على اساس اداري من جهة وعلى  
اساس موضوعي من جهة، ومن جهة اخرى وفق نفقات التسيير والتجهيز كل  
منهما تقسم الى وزارات وقطاعات ترصد لها الاعتمادات الخاصة بها، هذا ما  
يوافق ميزانية الاعتمادات والبنود؛
- تتميز الميزانية العامة بعدة نقائص لاعتمادها على إطار قانوني لم يعد  
يساير التطور الحاصل في المجال المالي؛
- عدم اتسام العمليات المالية بالشفافية التامة، وجود ممارسات غير شرعية  
ماينتج عنه تبذير واسراف المال العام.

### التوصيات:

- تحديد الاولويات في ضل محدودية الموارد، يستلزم تحديد المشاريع والبرامج  
وفق سلم للأولويات حسب درجة اشباعها للأفراد؛
- تقييم مدى كفاءة اداء الوحدات والاجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج  
والمشاريع الموكلة اليها؛



- ينبغي على الدولة ان تسعى الى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في التوزيع والمنافع والخدمات؛
- العمل على تفعيل الرقابة على النفقات العامة من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة؛
- الاستفادة من الفائض المسجل فيالميزانية والعمل على توجيه هذا الفائض نحو الاستثمار المنتج.

### المراجع والإحالات

- 1 - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص288.
- 2 - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير، اسس المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001، ص73.
- 3 - محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز الميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 109،

<sup>4</sup> planning programming budgeting system.

<sup>5</sup> zéro base budget.

6 - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص 399،

7 - محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز الميزانية الدولة، مرجع سابق،

---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

8 فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر.

9 - عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ العامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع.

<sup>10</sup> -Stéphane Damarey, Finances Publiques, gualino éditeur, paris, 2006, p425.

<sup>11</sup> -Alan Lawton and Aidanrose, Organization and Management in the Public sector , 2nd ed ,pitman publishing, London, 1994, p:156.

12 - شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010

13 - أحمد أبوبكر علي بدوي، مفاهيم تقليدية معاصرة في إدارة المالية العامة، دراسات إقتصادية، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 2011 ،

14 - عبد العزيز الإمام، الرقابة على الأموال العامة، ورقة مقدمة ضمن ندوة سرية العمل المصرفي وعلاقتها بمكافحة تبييض الأموال، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008 ، ص 456.

